الأمم المتحدة

A/60/941–S/2006/529

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
17 July 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الستون
البند ١٤ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط

مجلس الأمن
السنة الحادية والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة

أوجه إليكم هذه الرسالة لأُبلغكم بأنه منذ بدء حدوث التطورات على طول الخط الأزرق في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦، شرعت إسرائيل في شن اعتداء على نحو غير متناسب في شكل قصفٍ جوي وبحري وبري متواصل، وتدميرٍ منظم للبنية التحتية تحقيقا لهدف واحد هو إنزال أكبر قدر من الألم بالشعب اللبناني.

وفي عمل يُزعم بأنه يشكل دفاعا عن النفس:

- قتلت إسرائيل أكثر من ١٠٠ مدني، وأصابت عدة مئات من المدنيين اللبنانيين بجروح في غضون أربعة أيام
- ودمرت إسرائيل مطار بيروت والمطارات الأخرى في لبنان
- ودمرت إسرائيل جسورا رئيسية وقطعت أي تواصل بين المناطق اللبنانية
- وضربت إسرائيل الموانئ اللبنانية وجميع الطرق الدولية، فقطعت لبنان عن العالم، ومنعت وصول جميع مساعدات الإنقاذ إلى السكان
- وارتكبت إسرائيل مجزرة في مَروَحين، ذُبح فيها ٢١ بريئا من النساء والأطفال.

وفي ١٥ تموز/يوليه، أعلن رئيس الوزراء السنيورة في الكلمة التي وجهها إلى الأمة ”إن ما نتعرض له اليوم يتجاوز مسألة الجنود الأسرى والمعتقلين. إنها قضية شعب يُستباح

أمنه وأرضه بذرائع واهية''. وقد أعلنت الحكومة اللبنانية منذ اللحظة الأولى لاندلاع الأحداث أنها لم تكن على علم مسبق بما وقع؛ وأنها لم تتبنَّ العملية التي نفذها حزب الله لأسر الجنديين الإسرائيليين. غير أن ذلك لم يحل دون تفاقم الاعتداء، وفي مطلق الأحوال، ليس لإسرائيل الحقَّ في تدمير لبنان وتشريد بنيه وهدم مرافقه. وتدفعُنا هذه التجربة بالذات أكثر من أي وقت مضى إلى التمسك بحق الدولة اللبنانية وواجبها في حماية لبنان واللبنانيين تجاه أي تهديد أو اعتداء. إن لبنان لا يستطيع القيام والنهوض إذا كانت الدولة فيه آخر من يعلم وأول من يُطالَب.

إن الدولة وحدها هي التي تملك القرار الشرعي بالسلم والحرب لأنها تمثل إرادة وتطلعات اللبنانيين الذين ارتضوا العيش معا. إننا نواجه العدوان موحدين، وسنظل كذلك من وراء الدولة ومؤسساتها الدستورية.

ودعا رئيس الوزراء إلى ما يلي:

أولاً: وقف فوري وشامل لإطلاق النار ترعاه الأمم المتحدة ويفسح المجال أمامها وأمام الدول العربية والجهات الدولية الأخرى، بالتعاون مع الحكومة اللبنانية، لمعالجة مسؤولة لكل المشكلات الناجمة عن الأحداث التي جرت في الأيام الأخيرة والمسائل التي تسببت بها؛

ثانياً: العمل على بسط سلطة الدولة على كل أراضيها، بالتعاون مع الأمم المتحدة في الجنوب اللبناني، والعمل كذلك على استعادة كامل الأراضي اللبنانية، وممارسة سيادة الدولة غير المنقوصة عليها، وتنفيذ اتفاقية الهدنة الموقعة عام ١٩٤٩، والتي أكد عليها اللبنانيون في اتفاق الطائف؛

ثالثاً: يناشد لبنان أشقاءه وأصدقاءه في العالم المسارعة إلى نجدته للضغط من أجل إيقاف العدوان ولتقديم المساعدة الإنسانية. وتحمِّل الحكومة اللبنانية المعتدين الإسرائيليين كامل المسؤولية عن الكارثة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي حلت وتحل بلبنان. لقد كنا نعمل حتى الآن على إزالة آثار الاجتياحات الإسرائيلية في الأعوام ١٩٨٢ و ١٩٩٣ و ١٩٩٦. وها هو الخراب الإسرائيلي يحل علينا اليوم من جديد. وإنني أعلن من هنا لبنان بلداً منكوباً وهو يحتاج إلى خطة نهوض شاملة للإغاثة والمساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار وإصلاح كل ما تهدم نتيجة العدوان.

إننا راسخون في أرضنا، متشبثون بحقنا وبوطننا. وسننتصر على هذه المحنة.

وسيبقى لبنان، وسيبقى لبنان، وسيبقى لبنان.

أرجو منكم أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الدورة الستين للجمعية العامة في إطار البند ١٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كارولين **زيادة**

القائمة بالأعمال بالنيابة